

القائمة المشتركة من أوجاع المخاض إلى الميلاد

محمد علي طه *

ما فكّرت يوماً بخوض الانتخابات البرلمانية مرشحاً مضمون النجاح في قائمة حزبية أو مستقلة سواء عندما كنت عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة أو بعدما أصبحت مستقلاً، على الرغم من أنّ بعض الأصدقاء وعدداً من المعارف ومن القياديين البارزين اقترحوا عليّ ذلك ولكنّي اعتقدت وقوّرت منذ السبعينات من القرن الماضي أنّ هذا العمل ليس لي لأسباب عديدة، وقد نشرت مقالا قبل سنوات في عدّة صحف عربية في البلاد أثناء إحدى الجولات الانتخابية بعنوان "أنا رايح ع الصندوق" أحثّ فيه أصحاب حقّ الانتخاب من العرب في البلاد على المشاركة في الانتخابات البرلمانية مبيّناً أهميتها السياسية في معركة الأقلية العربية الفلسطينية الباقية الصّامدة في وطنها، من أجل السّلام والمساواة بالرّغم من محاولات الترانسفير والاضطهاد القوميّ والتّمييز العنصريّ وممارسات الحكم العسكريّ البغيض منذ العام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٦٦ والممارسات القمعية لحزب "المباي" الحاكم وأذرعه في الشّركة والمخابرات والوزارات المختلفة وموضّحا ومؤكّدا أنّي لا أطمح لعضوية البرلمان ولا ولن أفكّر فيها.

شاركت في الانتخابات البرلمانية ناخبا لأول مرّة في العام ١٩٥٩ (الكنيست الرابعة) وأذكر أنّي وضعت في المخلّف حرف القاف، حرف قائمة الحزب الشيوعيّ وغير الحزبيين. وكان الشّبان الوطنيّون يردّدون في تلك الأيام "صوت قاف ولا تخاف" متحدّين السّلطات العسكرية وأجهزة السّلطة من شرطة ومخابرات وموظّفين في الدوائر الحكومية التي كانت تمارس الضّغوط والإرهاب على الشيوعيين ومن يقرب منهم أو من يقرأ صحافتهم. وعندما تأسست الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة بعد يوم الأرض الخالد صرت فعّالا ونشيطا فيها وكنت خطيبا في الاجتماعات

* كاتب فلسطيني

الشعبية الانتخابية في مدن وبلدات عديدة مثل الناصرة وعكا وأم الفحم واللد والرملة وشفاعمرو وطمرة وسخنين وعشرات البلدات العربية من النقب جنوباً حتى ترشيحا شمالاً وما زلت أذكر طرائف عديدة حدثت لي في تلك الاجتماعات الشعبية والانتخابية.

جحش الوزير

أخبرني رفيقي ومرافقي بأنه لم ينجح طيلة سنوات بتأسيس فرع للجهة في هذه البلدة (الفريديس) التي وصلنا إليها عصر ذلك النهار من تموز ١٩٨٤ وأنّ صديقاً له من البلدة نفسها تطوّر ونظّم هذا الاجتماع الانتخابي. وأضاف: الناس هنا طيبون وبسطاء، وهذه القرية هي الشاهد الوحيد الباقي من الزنار الفضي الذي رصّعت نجومه سفوح الكرمل الغربي، وهناك عدد من سكانها ما زالوا يحفظون مفاتيح العودة إلى بيوتهم في صناديق حليّ نسانهم. وفيما انشغل رفيقي والشاب المضيف بتركيب مكبر الصوت على صندوق شاحنة تقوم منصة الخطابة، تبادلنا الحديث مع شبان لبّي بعضهم الدعوة إلى الاجتماع أو مع فضوليين جاءوا ليعرفوا خبر الغريب. وعلمت منهم أنّ شمعون بيرس، الوزير السابق، رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة تجول في شوارع القرية في ظهيرة ذلك النهار داعياً الناس للتصويت لحزبه (حزب العمل) وصافح الكثيرين ونثر الوعود السرابية. وأشار أحد الشبان إلى شاب حنطيّ اللون، طويل، قويّ الجسم وقال: هذا المحترم حمل خوجة بيرس على كتفيه وطاف في هذه الساحة. وأضاف بأسى: أمّه تحتفظ بمفتاح العودة إلى بيتهم في الطنطورة!

في تلك السنوات، بعد يوم الأرض وتأسيس الجبهة الديمقراطية تراجعت القوة الانتخابية للأحزاب الصهيونية بين العرب في البلاد من حوالي ٨٠% إلى أقل من ٥٠% ولكنّ سكان بعض القرى النائية، استمروا بمنح أصواتهم لها مقابل مصالح ضيقة ووعود كاذبة عوجاء مثل ذيل الكلب.

دعاني رفيقي بمكبر الصوت إلى الصعود إلى المنصة (ظهر الشاحنة) لإلقاء خطابي وكزّر الدعوة مرّات عديدة مؤكداً على اسمي كأنه يريد أن يقول للمستمعين: هذا واحد منكم!!!

أدركت أنّ عليّ ارتجال خطاب يتلاءم مع ما سمعته من الناس في هذه البلدة وأنّ أدع خطابي المكتوب في جيبي، فتحدّثت عن البطالة والتّمييز ومصادرة الأراضي والاستيطان وعن العدوان الإسرائيليّ على لبنان وعلى منظمة التحرير الفلسطينية وصمود المقاومة الأسطوريّ في بيروت وعن نضال شعبنا الفلسطينيّ لإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة، وعن ممارسات حزب العمل وحزب الليكود العنصرية، وفجأة اندفع الشاب الطويل الحنطيّ من بين الناس ولوّح بيده نحوّي وهتف: أيّها المحتلّون، اخرجوا من أفغانستان! ومن المفارقة أنّ الإعلام الإسرائيليّ في تلك الأيام كان يشنّ حملة مسعورة ضدّ "الاحتلال الروسيّ لأفغانستان" بعد أن دخل الجيش السوفييتيّ أفغانستان

دعماً للنظام الشيوعي هناك. تجاهلته ولم أعزّه اهتماماً وواصلت هجومي على سياسة حكومة إسرائيل الداخليّة والخارجيّة إلا أنّه عاد وهتف: أيّها الشيوعيون الكفّار أخرجوا من أفغانستان!! وأثار هتافه اهتمام الحاضرين في السّاحة والمقاهي وصار بعضهم ينظر إليه ويبتسم معجباً أو ساخراً.

صمتُ لحظة بعد هتافه ثمّ قلت: أيّها الإخوة، أنا ضد احتلال أفغانستان. وأطالب السّوفييت أن ينسحبوا منها.. ولكنّي أدعوك أيّها الشّابّ للصعود إلى المنصّة، هنا بجانب، لهتف معاً: أيّها المحتلّون انسحبوا من الأراضي الفلسطينيّة.. أيّها المحتلّون انسحبوا من القدس الشّريف. أيّها المحتلّون انسحبوا من المسجد الأقصى!!

وصفّق الحاضرون، وأمّا الشّابّ فكأنّه فصّ ملح وذاب!!

وفيما أنا أسير إلى السيّارة لأعود مع رفيقي إلى حيفا وإذا برجل خمسينيّ، يجلس على كرسيّ صغير على الرّصيف ويشرب الشّاي يخاطبني: يا أستاذ، لا تهتمّ بما قاله جحش الوزير، لو استحي القاق (الغراب) ما غتّى!!

صندوق البصل

وفي اجتماع انتخابيّ في ساحة بيت رفيق عزيز في بلدة طرعان الجليليّة وفيما أنا اتحدّث بمكبّر الصوت وانتقد بشدّة العرب المتعاونين مع حزبي "العمل" و "الليكود" اللذين يصرّان على احتلال الأراضي العربيّة ويتنكران لحقوق شعبنا رجمني بعض الشّبّان من وراء سور السّاحة برووس البصل البلديّ فسقط بعضها بجواربي على المنصّة وسقطت رؤوس منها على الحاضرين الذين اخذوا يتذمّرون وهنا قلت: أرغب بأن أكشف لكم سرّاً يا سيّداتي وساداتي. قبل أن أخرج من بيتي طلبت منّي زوجتي أن أشتري صندوقين من البصل البلديّ للمونة، وما سقط علينا حتّى الآن لا يملأ صندوقاً واحداً، أنا أنتظر البقيّة، وأرجوكم أن تكون من الصّنف الجيّد.. بصل بلديّ للمونة وشكراً على كرم الضّيافة. وتوقفت عملية الرّجم.. وضحك الحاضرون!

الدّراجة النّاريّة

وفي اجتماع آخر....

عندما وصلت إلى ساحة العين في بلدة كفر مندا في سهل البطّوف، وهي بلدة قاوم أهلها التّهجير بشجاعة في السّنوات الأولى التي أعقبت النّكبة. وجدتُ جماهير غفيرة من الشّبّان والفلاحين والعمّال والمثّقفين ينتظرونني. وكان يرافقني شاعر شابّ ليلقي قصيدة وطنيّة حماسيّة، وكان أحد

الشَّبَّان المحليَّين يدعو في مكبَّر الصوت أهل البلدة للقدوم إلى ساحة العين لسماع الخطيب. وأخبرني أحد الرِّفاق من البلدة أنَّ نائبا عربيًّا في الكنيسة من حزب "شينيوي" الصَّهيويِّ زار عددا من وجهاء العائلات ونثر الوعود على النَّاس ورَمَّها ورَزَع الأموال ثمَّ أشار الرِّفيق إلى شرفة أحد البيوت المطَّلَّة على ساحة العين وقال لي: انظر. إنَّه يجلس هناك مع مجموعة من الوجهاء وسوف يستمعون إليك. كان حزب "شينيوي" قد أسَّسه الجنرال يَغْثال يدين، رئيس أركان سابق، وحقق نجاحا انتخابيًّا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وشارك في حكومة منحام بيغن ثمَّ حدثت خلافات في الحزب وانشطرت إلى شطرين، وعلمت من أحد الشَّبَّان أنَّ النَّائب العربيَّ من شينيوي يدَّعي بأنَّ جناحه يختلف عن الجناح الآخر العسكريِّ اليمينيِّ وأنَّه يسعى للسلام مع العالم العربيِّ. تحدَّثت في خطابي عندئذ عن معاناتنا من سياسة التَّمييز والاضطهاد ثمَّ تحدَّثت عن الفقر وعن البطالة وعن أوضاع مدارسنا السيِّئة ثمَّ انتقلت إلى كفاح شعبنا الفلسطينيِّ من أجل الحرِّيَّة والاستقلال وبناء الدَّولة الفلسطينيَّة المستقلَّة وعاصمتها القدس ثمَّ هاجمت الاجتياح الاسرائيليِّ للبنان وحصار بيروت واحتلالها ودور قادة حزب الليكود وقادة حزب شينيوي في ذلك ثمَّ نظرت إلى الشَّرفة حيث يجلس النَّائب المحترم مع مضيفيه وقلت بصوت جهوري "يقول لكم حضرة النَّائب أنَّ حزب شينيوي انقسم إلى جناحين وأنَّ جناحه يختلف عن الجناح الثَّاني. حسنا، هذا يذكِّرني بشخصين تشاركا على شراء "طرَّ طرَّ" (دِرَاجَة نارِيَّة) وبعد فترة اختلفا كما يحدث عادة بين الشَّركاء واتَّفقا على تقسيم الطَّرطز مناصفة فأخذ كلُّ واحد نصفه. فماذا أخذ الشريك الأوَّل؟ فهتف المئات: طرَّ. وهنا سألتهم: وماذا أخذ الشَّرريك الثَّاني؟ فصرخوا: طرَّ. وأعدت السُّؤال مرَّتين أو ثلاث مرَّات فما كان من النَّائب ومضيفيه إلا أنَّ تركوا الشَّرفة وهربوا....وعلا التَّصفيق.

من النَّكبة إلى النَّكسة

كان الكاتب والمؤرِّخ والمفكِّر د. اميل توما عضو المكتب السِّياسيِّ للحزب الشَّيوعيِّ هو المسؤول عن ترتيب قائمة الجبهة الديمقراطيَّة لانتخابات الكنيسة فبعد أن يقرَّ المكتب السِّياسيِّ للحزب وسكرتاريا الجبهة الأسماء العشرة الأوائل يتولَّى أبو مخايل توما ترتيب القائمة حتَّى الرِّقم ١٢٠ أي عدد أعضاء الكنيسة. وكانت تربطني به صداقة متينة وقد كتب دراسة جيِّدة عن مجموعتي القصصية "عائد الميعاريِّ يبيع المناقيش في تلِّ الرِّعتر" وقال لي أكثر من مرَّة "لقد انتسبت يا محمَّد إلى الحزب الشَّيوعيِّ وأنت كاتب معروف محليًّا وعربيًّا على عكس الآخرين" وكان يعبَّر عن تقديره لي. وفي صيف العام ١٩٨٢ عندما قرَّر الكاتب اميل حبيبي، رئيس تحرير صحيفة "الاتِّحاد" الحيفاويَّة تحويلها إلى جريدة يوميَّة كان يقدِّم، في كلِّ يوم أحد في اجتماعات المكتب السِّياسيِّ للحزب في تل أبيب، تقريراً عن تصوُّره لمستقبل الجريدة وعمَّا أنجزه من أجل تحويلها إلى جريدة يوميَّة. سألني

اميل توما ذات مرة: ما سرّ العلاقة بينك وبين اميل حبيبي فكّلما قدّم تقريراً للمكتب السياسي عن الاتحاد اليوميّة أگد أنّ محمد علي طه سيكون المحرّر الأدبي؟ أجبتة: المحبة من الله. وضحك اميل توما العلمانيّ.

طلب منّي اميل توما ذات مرة أن أوقّع على نموذج موافقتي على التّرشح في قائمة الجبهة في مكان ما بين الحادي عشر والمائة والعشرين والأدقّ بين رقم ١١ وبين رقم ١١٠ لأنّ الأماكن الأخيرة محفوظة للرّفاق القدامى. وهذا التّرشح يعني دعم القائمة وتأييدها فوقعت على النّموذج وبعد أسبوع حينما زرته في مكتبه سألته مازحا عن موقعي في القائمة فأخرج أوراقه من الدّرج وحدّق فيها وقال بجديّته المعروفة: رقم ٤٨. فذهلت. هذا الرّقم اللعين يلاحقني. في العام ١٩٤٨ احتلت القوّات اليهوديّة قريتي ميعار وطرودونا منها وخسرت يومئذ بيتي وألعايي وكتابي الأوّل ودفاتري وأقلام التّلاوين وطابتي كما خسرت أترابي الذين رحلوا إلى لبنان وسوريا ثمّ تفرّقوا في دول الخليج. وباختصار خسرت طفولتي في تموز ١٩٤٨.

شرحت لاميل توما حساسيتي للرّقم ٤٨ وطلبت منه أن يجري تغييرا قبل أن يسلم القائمة للجنة الانتخابات البرلمانيّة. وكان اميل ماركسيّا لينينيّا يتعامل مع الأرقام ومع الأحداث بعقليّة العالم المفكّر لا بحساسيّة الأديب أو الفنّان. وعندما زرته في مكتبه بعد أيّام قال لي: كما تريد يا رفيقي. نقلتك إلى موقع آخر. فشكرته وسألته: وما هو الموقع الجديد؟ فأخرج أوراقه من الدّرج وحدّق في القائمة وقال: ٦٧. قلت بأسى: من النّكبة إلى النّكسة.

واحسرتاه!!

ومن هنا كانت البداية

بدأت فكرة توحيد القوائم الانتخابيّة العربيّة في القاهرة في العام ١٩٩٢ قبيل انتخابات الكنيست في ذلك العام حيث تمّ الاتفاق على أنّ تخوض الانتخابات قائمتان هما قائمة الجبهة الديمقراطيّة برئاسة الشّاعر المناضل توفيق زيّاد وأمّا القائمة الثّانيّة فتكون عبارة عن دمج قائمة "الحزب الديمقراطيّ العربيّ" برئاسة النّائب عبد الوهاب دراوشة وقائمة "الحركة التّقدميّة للسلام" برئاسة النّائب محمد ميعاريّ ونصّ الاتفاق على أن يكون المرشّح الأوّل من "التّقدميّة" ويكون المرشّحان الثاني والثالث من "الديمقراطيّ" أو بالعكس. وعلمت أنّ الشّاعر توفيق زيّاد أرسل رسالة للطّرفين يحثّهما فيها على تنفيذ الاتفاق ويحدّر من خطورة عدم عبور نسبة الحسم وحرّق الأصوات العربيّة، وقد تراجع محمد ميعاريّ عن تنفيذ الاتفاق وقرّرت الحركة التّقدميّة أن تخوض الانتخابات لوحدها.

فازت الجبهة الديمقراطيّة يومئذ بثلاثة مقاعد وفاز الحزب الديمقراطيّ العربيّ بمقعدين وأمّا

الحركة التّقدميّة فلم تجتز نسبة الحسم وحرقت ٢٦ ألف صوت أي مقعدا برلمانيا.

حصل حزب العمل يومئذ برئاسة إسحاق رابين وحزب ميرتس برئاسة شلوميت الوني على ٥٦ مقعدا، وأما حزب الليكود برئاسة إسحاق شمير وأحزاب اليمين فحصلوا على ٥٩ مقعدا، وعندئذ وبخطوة سياسيّة بارعة أعلنت الجبهة والدّيمقراطيّ عن قيام "الجسم المانع" وهذا يعني نهاية حكم الليكود واليمين وعن دعم حزب العمل وميرتس من الخارج بتشكيل الحكومة أي بدون الدّخول في ائتلاف حكوميّ.

حقّق الجسم المانع يومئذ مكاسب في الأمور المدنيّة مثل المساواة في مخصّصات التأمين الوطنيّ للأطفال وزيادة ميزانيّات السّلطات البلديّة والمحليّة العربيّة وغير ذلك كما تمّ إلغاء قانون تمييز العنصريّ الذي يمنع أيّ مواطن في إسرائيل من الالتقاء بأيّ فلسطينيّ في الخارج. وبدأت المفاوضات مع منظمة التّحرير الفلسطينيّة التي أدّت إلى الاعتراف المتبادل واتفاق اوسلو وعودة عشرات آلاف الفلسطينيّين إلى الضّفّة الغربيّة وغزّة وقيام السّلطة الفلسطينيّة وعودة القيادة الفلسطينيّة إلى الوطن.

وبعد مصرع إسحاق رابين، عندما اغتاله يغئال عمير اليمينيّ المتطرّف، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥ تمّ الاتّفاق على إجراء انتخابات للبرلمان ولرئاسة الحكومة مباشرة وفق القانون الجديد.

تأسّست لجنة الوفاق الوطنيّ في بداية العام ١٩٩٦ من السّادة إبراهيم نمر حسين، رئيس اللجّنة القطريّة للسّلطات البلديّة والمحليّة العربيّة ورئيس بلدية شفاعمرو، ومن الدّكتور سامي جرايبيّ (أستاذ جامعيّ)، ومن السّيد عاطف الفاهوم (وجيه من مدينة النّاصرة) ومن الشّاعر سميح القاسم ومن الكاتب محمّد علي طه (مرّكزا للجنة) وفي جولة الانتخابات للكنيست ال ١٥ التي تلتها بعد سنوات سنة ١٩٩٩ تألّفت لجنة الوفاق الوطنيّ من الشّاعر سميح القاسم والسّادة سعيد راوي ناشط اجتماعيّ من بلدة جلجوليّة) والياس جبّور (نائب رئيس بلدية شفاعمرو سابقا) والكاتب محمّد علي طه (مرّكزا) وأما في جولة الانتخابات ال ١٦ سنة ٢٠٠٣ فتشكّلت اللجّنة من السّادة الياس جبّور ومحمّد زيدان وسعيد راوي وماجد صعابنة ومحمّد علي طه (رئيسا).

حقّقت لجنة الوفاق الوطنيّ في جولات الانتخابات ما بين العام ١٩٩٦ وبين العام ٢٠١٣ بعض النّجاحات فبينما نجحت في العام ١٩٩٦ بإقناع د.أحمد الطيبيّ بالانسحاب من المعركة الانتخابيّة. لم تنجح في اقناع محمّد زيدان في العام ١٩٩٩ مما أدى إلى حرق ١٩ ألف صوت ولم تنجح في إقناع هاشم محاميد في العام ٢٠٠٣ مما أدري إلى حرق ٢١ ألف صوت.

قمتُ بمحاولات عديدة وجلست يومئذ عدّة مرّات مع هؤلاء الإخوة في محاولة لإقناعهم بعدم

خوض الانتخابات إلا أنّ إصرارهم وعنادهم أدى إلى خسائر مادّية لهم وحرق آلاف الأصوات مما يعني خسارتنا نائباً أو نائبين في البرلمان وهذا معناه إضعاف التمثيل العربيّ وهذا ما يصبّ في خانة اليمين الصّهيونيّ.

وقع خلاف حادّ بيني وبين النّائب عزمي بشاره وحزب التّجمع الوطني الديمقراطيّ عندما قرّر السّيد بشاره خوض الانتخابات لرئاسة الحكومة في العام ٢٠٠١.

عارضت هذه الخطوة وأوضحت أنّ هذا التّرشيح عبثيّ قد يفيد حزب التّجمّع إعلامياً ويكسبه عدداً من الأصوات ولكنّه يضعف مساومة الأحزاب العربيّة من أجل تحقيق مكاسب للجماهير العربيّة كما أنّه يظهر إسرائيل أمام العالم دولة ديمقراطيّة جدّاً يتنافس فيها مثقّف قوميّ عربيّ مع قادة الحركة الصّهيونيّة على رئاسة الحكومة.

الانتخابات للكنيست العشرين في العام ٢٠١٥

فاجأ بنيامين نتياهو، رئيس وزراء إسرائيل اليمينيّ، الجميع عندما أعلن عن تقديم الانتخابات البرلمانيّة وقد أقرّ الكنيست طلبه وعيّن تاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٥ موعداً لإجرائها. وكان قد سبق ذلك قانون رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪ بناءً على تنسيق بين نتياهو وحزب الليكود وبين وزير خارجيّته، النّائب اليمينيّ المتطرّف أفيغدور ليرمان كي يخرج الأحزاب الفاعلة في السّاحة العربيّة من التّمثيل البرلمانيّ. لقد خطّط لترانسفير سياسيّ للعرب من البرلمان مقدّمة لترانسفير وجوديّ ينادي به أفيغدور ليرمان علانيّة. والترانسفير هو فكر صهيونيّ تبنته الحركة الصهيونيّة منذ الانتداب البريطانيّ على البلاد ونفّذته بتوسّع في العام ١٩٤٨ حينما طردت العرب من يافا وحيفا واللد والرملة وطبريا وصفد وعكاّ ومن مئات القرى العربيّة، وابتكرت عشرات الأساليب القذرة من أجل ذلك، وأمّا نحن العرب الفلسطينيين الذين بقينا منغرسين في الجليل والمثلث والنّقب والمدن السّاحليّة فقد خضنا وما زلنا نخوض. معركة البقاء والصّمود في وطننا الذي لا وطن لنا سواه منذ العام ١٩٤٨ حتّى اليوم.

ما زالت عقلية التّرانسفير متجدّرة عند الكثيرين من قادة الأحزاب الصّهيونيّة وبخاصّة حزب العمل وحزب الليكود وحزب البيت اليهوديّ وحزب إسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا). ويجاهر بها البعض منهم دون حياءٍ ويخفيها البعض الآخر.

في أواخر التسعينات وفي حوار لي مع الجنرال عوزي ديّان وكان رئيس مجلس الأمن القوميّ لإسرائيل، سألتني: ماذا تريدون من الدّولة؟ هل تريدون حكماً ذاتياً أو انفصالاً عنها. قرّروا ماذا تريدون. أجبته بهدوء: نحن لم نأت إلى هذا الوطن على ظهر سفينة. بل إسرائيل هي التي جاءت

إلينا. ونحن قررنا أن نبقي منخرسين في وطننا. نحن نؤيد كفاح ونضال شعبنا العربي الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وأعتقد أن هذه الدولة ستقوم قريباً وأما نحن فسنبقى هنا، في مدننا وقرانا، في سهولنا وجبالنا. لذلك كل ما أريده منك كي أطمئن على بقائي أن تعلن بأنك تنازلت عن فكر الترانسفير أو أنك تعارضه.

ورفض عوزي ديان مطلبي بصلافة.

إن رفع نسبة الحسم إلى ٧٣,٢٥ يعني أن جميع الأحزاب العربية مهددة بعدم اجتياز هذه النسبة وهذا يعني كنيست بدون عرب.

كان لا بد من تفعيل لجنة الوفاق الوطني بدون تأخير. فالوقت قصير جداً والأيام تمر بسرعة.. ونتنياهو وزملاؤه في الليكود واليمين يبدون فرحهم لأن الكنيست القادمة ستكون خالية من العرب.

وكانت الأحزاب الفاعلة على الساحة العربية في الكنيست الـ ١٩ ممثلة بما يلي: (١) الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ٤ نواب (٢) القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية والحركة العربية للتغيير) ٤ نواب (٣) التجمع الوطني الديمقراطي ٣ نواب.

وكان الرأي العام في الشارع العربي لا يتعاطف مع الأحزاب العربية بل ينتقدها بشدة لعدة أسباب أهمها أن الإعلام الإسرائيلي شوّه دور هذه الأحزاب وعملها وكرّر صباح مساء أنها لا تفيد المواطن العربي ولا تعمل شيئاً من أجله بل هي مشغولة بالقضية الفلسطينية والقضايا السياسية، ومهتمة بما يجري في رام الله وغزة متجاهلة القضايا المدنية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون العرب في إسرائيل وبخاصة ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وارتفاع عدد الفقراء وتفاقم ظاهرة العنف في المجتمع العربي وتهديد عشرات الآلاف من البيوت العربية غير المرخصة بالهدم.

تشاورت هاتفيًا مع صديقي ماجد صعابنة، وهو رجل متحمس دائماً للعمل وللعطاء واتفقنا على عقد اجتماع تشاوري في بيته في كفر قرع في يوم السبت ٢٠١٤/١٢/٦ واتفقنا يومئذ على توسيع لجنة الوفاق بحيث تتكون من محمد علي طه، ماجد صعابنة، محمد زيدان، سعيد راوي، الياس جبور وإضافة مصطفى كبها وهو بروفييسور شابّ وباحث أكاديمي، وأحمد ناطور (رئيس محكمة الاستئناف الشرعية سابقاً) وشرحت أهمية ضم شخصية عربية درزية من ناحية سياسية وطنية واجتماعية وطرح اسم الشيخ أبو خضر محمد رمال من يركا وبيّنت أنه ذو سمعة طيبة وشخصية معروفة وتمت الموافقة عليه ثم اتفقنا على ضم السيد مازن غنايم رئيس بلدية سخنين لأنه رئيس اللجنة القطرية للسلطات البلدية والمحلية العربية والقائم برئاسة لجنة المتابعة بعد

استقالة رئيسها واتّفقنا على أن يعقد الاجتماع الأوّل للجنة الوفاق بكامل أعضائها في بيتي في كابول يوم السبت في ٢٠١٤/١٢/١٣.

قدّمت في بداية الاجتماع بيانا، كنت قد تشاورت قبل إعداده مع الزميلين ماجد ومصطفى، وبيّنت فيه الأمور التالية:

أولا: فاجأنا تقديم موعد الانتخابات البرلمانية كما فاجأ الأحزاب الفاعلة على السّاحة العربيّة. ونحن نعمل في وقت محدّد وقصير جدّا.

ثانيا: إنّ الظروف السياسيّة في البلاد مثل ازدياد قوّة اليمين المتطرّف المعادي لكل ما هو عربيّ ولشعبنا العربيّ الفلسطينيّ بصورة خاصّة، وإقرار قوانين عنصريّة في الكنيست والتّخطيط لقانون يهوديّة الدّولة الذي يتنكر لوجودنا وغير ذلك من مظاهر العنصريّة تفرض علينا ترتيب أوراقنا بصورة جيّدة، ووضع خطّة عمل جيّدة كما تفرض علينا المثابرة في عملنا.

ثالثا: يعاني مجتمعنا العربيّ من التناحر والمناكفة بين الأحزاب وصلت إلى حدّ العداء بين كوادرها هذه الأحزاب.

رابعا: جرت في مدننا وقرانا في العام الماضي معركة الانتخابات البلديّة والمحلية وهي معركة شرسة وقاسية أحدثت شروخا في مجتمعنا وقد رافقها وأعقبها شجارات عائليّة وحارّاتية ولا شك بأنّ هناك انقسامًا حادًا في كل مدينة وبلدة بين الرّئيس الفائز بالانتخابات ومؤيّديه وبين منافسه الذي لم يحالفه الحظ ومؤيّديه لذلك سيكون من مسؤوليّة لجنة الوفاق تنقية الأجواء بين الأحزاب وبين جميع القوى الفاعلة في مجتمعنا.

خامسا: إنّ الهدف الأساس لنا من هذه الانتخابات هو صدّ اليمين الصّهيونيّ وتقوية اللّحمة للجماهير العربيّة في البلاد.

سادسا: هناك رغبة جماهيريّة واسعة لتشكيل قائمة واحدة وهذا يرفع نسبة المشاركة في الانتخابات ويمنع التناحر الدّاخليّ فقد دلّت استطلاعات للرأي العام على أن أكثر من ٨٠% من النّاهبين العرب يريدون قائمة واحدة ويهدّدون بمقاطعة الانتخابات إن لم تتشكّل هذه القائمة، وعلينا أن نفهم نبض الجماهير ونعمل لتحقيقه.

سابعا: هناك ظروف سياسيّة فلسطينيّة عامّة وظروف محليّة خاصّة تفرض علينا تشكيل قائمة واحدة.

ثامنا: إنّ قائمة واحدة تحول دون الاستقطاب الطّائفيّ، فمجتمعنا لا يحتمل أبعادا طائفيّة، والسّلطة

تعمل لتأجيج التناحر الطائفي وبخاصة في الانتخابات البلدية والمحلية ومحاولتها تجنيد الشبان العرب المسيحيين والدعوة إلى الأرامية.

تاسعا: إن تشكيل قائمة واحدة يخلق جوًا سياسيًا سهلا ومريحا وحضارياً للعمل الانتخابي.

عاشرا: إن رفع نسبة الحسم ستكون عاملا قويا ومساعدًا على تشكيل قائمة واحدة وعلينا أن نعرف أنه يمكن أن تتشكل قائمتان وتعبرا نسبة الحسم ولكن هذا الأمر لن يحقق ما تصبو إليه جماهيرنا، وعلينا أن نحذر الأحزاب منه.

وبيّنت أن هناك خلافات جوهرية بين الأحزاب فالجبهة الديمقراطية تصرّ على جبهة عربية يهودية وهذا يعني أن أحد مرشحيها سيكون يهوديًا فهل ستوافق الحركة الإسلامية على ذلك كما أن الجبهة والتّجمع سيرشّحان امرأتين في الأماكن المتقدمة وقد يكون هذا إشكالا مع الموحدة. كما أن هناك خلافات فكرية وسياسية قد تخلق خلافا في البرنامج الانتخابي مثل الموقف من سوريا ومن حماس وغير ذلك. وأكدت أمام الجميع بأن أعضاء لجنة الوفاق الوطني لا ينتمون إلى أيّ حزب من الأحزاب ولكنهم كانوا يدلون بأصواتهم في كل معركة وكان البعض منهم ينتمي إلى حزب ما سابقا فأنا كنت عضوا قيادياً في الحزب الشيوعي والجبهة وأما ماجد صعبانة فكان من مؤسسي الحركة التقدمية ثم عضوا في التّجمع ولا شك بأن الآخرين كانت لهم ميول حزبية في فترة ما ولكننا اليوم علينا أن نؤكد على الأمور التالية: عضو لجنة الوفاق لا ينتمي إلى أي حزب من الأحزاب ولا يوجد عنده طموح بأن يكون مرشّحا أو عضوا في الكنيسة وأن يقف على مساواة واحدة وبعد واحد من جميع الأحزاب، فلا يفرّق ولا يميّز بين حزب وآخر.

كنت أعرف (أن العين عليّ) كما يقول الآباء والأجداد فأعضاء كثيرون من التّجمع الديمقراطي ومن الحركة العربية للتغيير ومن الحركة الإسلامية يصرون ويجاهرون بأنني شيوعي أو جهوي. وقد تساءل عدد منهم: هل من المعقول أن يكون رئيس لجنة الوفاق الوطني جهويًا؟ وكنت موقنا بأنني لو أقسمت (ولست ملزما بذلك) بالله والأنبياء والرّسل والخلفاء والكتب المقدّسة فلن أبرئ نفسي من هذا التّهمة.. لذلك عندما قال لي أحدهم ذلك أحبته مازحا: وشرف لينين أنني لست شيوعيا، وبناء عليه حرصت كثيرا على أن أكون موضوعيا ولا أحابي أحدا ولا أخاصم أحدا وأن أتعامل مع الجميع بالطريقة نفسها والأسلوب نفسه، لا أفضل حزبا على حزب ولا أفضل شخصا على شخص آخر. وعليّ وعلى زملائي أن نحظى بثقة الأقلية العربية الفلسطينية في البلاد وبثقة الأحزاب أيضا.

المهمّة صعبة جدًا. هل من المعقول أن نوّحد القوى المتخاصمة منذ سنوات؟ كيف نوّحد الشيوعيّ الأمميّ مع العربيّ القوميّ مع الإسلاميّ؟ كيف نوّحد اليهوديّ الشيوعيّ مع هؤلاء؟ وكيف نشكّل قائمة ترضى الجبهويّين والإسلاميين والتّجمعيّين وأبناء الحركة العربيّة للتغيّر والقوى السياسيّة الأخرى؟ قائمة ترضى الشّبّان والجامعيّين؟ قائمة فيها مسلمون ومسيحيّون ودروز ويهود؟ فيها علمانيّون ومتديّنون؟ وفيها رجال ونساء؟

وإذا نجحنا في ذلك فسيكون نجاحنا رسالة إلى شعبنا الفلسطينيّ وإلى أمتنا العربيّة عنوانها: اتّفق العرب على أن يتّفقوا.

كان التّفاش وديّاً وحضاريّاً بين أعضاء اللجنة. وظهر إصرار الجميع على تحقيق هدف الوحدة. قائمة واحدة فقط لا غير.

اقترح السيّد سعيد راوي أن يكون للجنة الوفاق رئيس وكنت متأكداً بأنه يقترحني ولكّني أعرف أن انتخاب رئيس للجنة قد يخلق حساسيّة عند البعض. ونحن نريد عبنا لا أن نقتل التّاطور فاتّفقنا على أن أكون مركزاً للجنة وعلى أن انسّق مع مصطفى كبها في أمور الإعلام.

واليوم وبعد أن انتهت معركة الانتخابات أقول أن التّعاون بيني وبين مصطفى كان تعاوناً مثمراً وسليماً فقد كنت أكتب البيانات والمناشير وأشاوره بها وأستمع إلى اقتراحاته وطروحاته وكان يطبعها ويوزّعها على وسائل الإعلام.

واتّفقت اللجنة على اقتراح تقدّمت به وهو أن يباشر مصطفى كبها بالاتّصال بالأساتذة العرب بالجامعات وبالأكاديميّين لتفعيلهم وتنشيطهم من أجل تشكيل قائمة واحدة والأهم من ذلك زيادة نسبة النّاهخين العرب في الانتخابات القادمة.

كانت نسبة النّاهخين العرب تتراجع من جولة انتخابات إلى جولة أخرى فبينما تجاوزت هذه النّسبة الثّمانين في المائة في الخمسينات، بدأت بالتّراجع حتّى وصلت إلى حوالي ٥٠% في الانتخابات الماضيّة في حين أنها وصلت في الوسط اليهوديّ إلى أكثر من ٧٥% وهذا يؤثّر على توزيع المقاعد في الكنيست واتّفقنا أيضاً على إصدار بيان للرّأي العامّ عن عملنا وعن نوايانا وعن مطلب جماهيرنا كما اتّفقنا على الاجتماع مع قادة الأحزاب والحركات الفاعلة في السّاحة العربيّة وممثليها في يوم السّبت القادم ٢٠١٤/١٢/٢٠ في مكتب لجنة المتابعة في النّاصرة.

كتبت البيان في اليوم نفسه وأرسلته مساءً إلى مصطفى كي يراجعه ويبيدي ملاحظاته إذا كانت عنده بعض الملاحظات ثمّ يطبعه ويوزّعه على المواقع الإلكترونيّة والصّحف الورقيّة .

اللقاءات مع قادة الأحزاب

اتصلت بقيادة الأحزاب الممثلة في الكنيست ودعوتهم إلى لقاء مع لجنة الوفاق في ٢٠١٤/١٢/٢٠ في مكتب لجنة المتابعة في الناصرة كما دعوتُ حزبين آخرين غير ممثلين في الكنيست وكانا قد دعما القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية والعربية للتغيير) في الانتخابات السابقة مقابل تمويل شهري لحزبيهما.

بدأت اللقاءات في الساعة الثانية عشرة ظهرا وامتدت إلى ما بعد الساعة التاسعة مساء.

اتفقنا قبل اللقاءات على أن يقوم أحد أعضاء لجنتنا بطرح مهمتنا وهدفنا أمام وفد الحزب على أن يتناوب الأعضاء على ذلك كما اتفقنا أن نسمع قادة الأحزاب ولا نطرح حلولاً في هذه الفترة. وكنت أرحب بوفد كل حزب وأعرفه بأعضاء لجنة الوفاق الوطني ثم أقدم المتحدث باسم اللجنة. تولى السيد محمد زيدان مهمة اللقاء مع وفد الحزب القومي العربي (غير ممثل بالكنيست) وأدار السيد أحمد ناظر اللقاء مع وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتولى السيد مصطفى كبها اللقاء مع وفد التجمع الوطني الديمقراطي وأما اللقاء الرابع فكان مع وفد الحركة العربية للتغيير والذي أداره الشيخ محمد رمال. واختار السيد ماجد صعبانة مهمة اللقاء مع وفد الحزب الديمقراطي العربي (غير ممثل بالكنيست) وأما أنا فأدرت اللقاء مع وفد الحركة الإسلامية الشق الجنوبي.

واستطيع أن أخص هذه اللقاءات بما يلي:

أولاً: أثنى الجميع على دور لجنة الوفاق وأعلنوا ثقتهم بها وتمنوا لها النجاح. وقد قال أحدهم "أنتم تحاولون تحقيق المستحيل".

ثانياً: هناك اختلافات فكرية بين الأحزاب ولكن هناك الكثير من المساحة المشتركة التي يجب أن نعمل بها كما قال السيد رامز جرايسي رئيس وفد الجبهة الديمقراطية.

ثالثاً: يعتقد الجميع بأنه قد تنشأ فرصة بعد هذه الانتخابات لزيادة تأثيرنا السياسي من خلال التمثيل البرلماني ويمكن إحداث اختراق في الشارع الإسرائيلي.

رابعاً: أوضحت الحركة الإسلامية أنها لا تعارض موقف الجبهة بأن يكون في القائمة شخصية يهودية جهوية غير صهيونية (كما صرح النائب مسعود غنايم رئيس وفد الحركة الإسلامية) وتدعم ترشيح امرأة في مكان متقدم ومضمون إذا ما اقترح ذلك حزب من الأحزاب.

خامساً: طرح أحمد طيبي إجراء استطلاع رأي في المجتمع العربي حول رئاسة القائمة وتشكيلها بينما

عارضت هذا الطرح جميع الأحزاب الأخرى.

سادسا: كان هناك شبه إجماع على قائمة مشتركة واحدة لا غير من جميع الأحزاب ما عدا العربية للتغيير فقد قال أسامة السعدي: نحن مع قائمة مشتركة كأفضلية أولى أو مع قائمتين مرتبطتين بفائض الأصوات. وأمّا السيد رامز جرايسي فبعد أن أكّد على أهمية القائمة المشتركة الواحدة قال: هناك طرح لقائمتين خوفا من تقاعس نشطاء الأحزاب في تجنيد الأصوات وأمّا النائب مسعود غنايم فقد قال: "نحن نتحدّث عن قائمة واحدة ولا خيار غير ذلك، وقال عوض عبد النّفاع (التّجمّع): إنّ الظروف الموضوعية تلزم الجميع بإقامة قائمة مشتركة ولن نخذل أهلنا بهذا المطلب.

سابعاً: أعلن الجميع عن موافقتهم على اقتراح لجنة الوفاق الوطني بأن يكون الموقع الثالث عشر في القائمة لشخصية عربية درزية .

كانت هناك ردود فعل ايجابية عندما ضمت لجنة الوفاق الوطني شخصية عربية درزية وقد برز ذلك في تصريحات عدد من السياسيين والمتفقيين وبصورة خاصّة في البلدات العربية الدرزية ولا شك بأنّ ترشيح شخصية عربية درزية في مكان مضمون في القائمة (١٣) يعتبر انجازاً وطنياً وضربة معلّم لسياسة الأحزاب الصهيونية والسلطة الإسرائيلية، التي عملت منذ ٦٧ عاماً على فصل هذه الطائفة العربية المعروفة عن الشجرة العربية.

ثامناً: كانت هناك آراء حول رئاسة القائمة فقد اقترح وفد الجبهة ووفد الديمقراطي القومي ووفد الإسلامية أنّ تكون رئاسة القائمة للجبهة وأمّا التّجمّع فقد قال النائب جمال زحالقة أنّ "رئاسة القائمة تحتاج إلى رضا الجميع" في حين قال رفيقه عوض عبد الفتاح "رئاسة القائمة لن تكون مشكلة" وأمّا الحركة العربية للتغيير فقد اقترح أحمد الطيّبي إجراء استفتاء بين المواطنين العرب حول رئاسة القائمة. وهذه المواقف تعني أنّ هناك شبه إجماع تقريبا على أنّ تتّأس الجبهة القائمة المشتركة ولقد عبّر عن ذلك رئيس أحد الوفود (غير جبهوي) "من الصّوروي أن يكون رئيس القائمة من الجبهة. هي الحزب الأقوى ولها أربعة نواب.. وهي الحزب الوحيد الذي ينال أصوات الناخبين بدون مال سياسي".

تاسعاً: كانت هناك آراء حول توزيع المقاعد من ١ إلى ١١ فقد طرح وفد الجبهة أن يكون التّقسيم ٤+٤+٣ وهذا يعني ٤ مقاعد للجبهة و٤ مقاعد للإسلامية والعربية للتغيير و٣ مقاعد للتّجمّع ولم يطرح تركيب وترتيب المقاعد. وأمّا النائب جمال زحالقة فقد قال "هناك اجتهادات لتركيب القائمة وهذا يأتي بعد القرار الرّسمي بالوحدة وأعتقد أنّه لن تكون مشاكل في ذلك".

وأما الحركة العربية للتغيير فقد أعلنت أنّ مفتاح الوضع القائم غير مقبول عليها وطالبت بعضوين

منها في الأماكن من ١ - ١١ وأما الدكتور منصور عباس (الإسلامية) فقد قال: نطلق في ترتيب القائمة من نتائج الانتخابات السابقة ويحق لنا أن نحصل على خمسة مقاعد بين ١-١٢.

عاشرا: أكد الجميع تقريبا على أن تشكيل قائمة مشتركة هي قضية وطنية وأن هجوم اليمين على المواطنين العرب وتنكرهم للمساواة ومعاداتهم للحلّ السلمي سبب أساس في تشكيلها بالإضافة إلى رفع نسبة الحسم وأما أحمد الطيبي فقد قال باعتقادي إن رفع نسبة الحسم هو السبب الواحد والوحيد للجوء الأحزاب إلى قائمة واحدة. السبب ليس وطنيا السبب انتخابي فقط .

الحادي عشر: القائمة المشتركة لا تعني اندمجا بين الأحزاب وأهميتها ليست محصورة في البرلمان بل ستؤثر على الوضع الاجتماعي.

الثاني عشر : ظهر أن وضع الحزبين (الديمقراطي والقومي) غير الممثلين في الكنيست صعب. ففي حين طالبا بالمكانين الحادي عشر والثاني عشر على حساب القائمة الموحدة (الإسلامية والعربية للتغيير) أكدت القائمة الموحدة معارضتها لذلك بل إن بعض الأحزاب قال إن هذين الحزبين لا تأثير انتخابي لهما وقد حان الوقت لتتخلص من الابتزاز ودفح المال لهما.

كان الحزب الديمقراطي العربي حزبا قويا ونشيطا برئاسة النائب عبد الوهاب دراوشة وفاز بعضوين في البرلمان عندما خاض الانتخابات لوحده في العام ١٩٩٢ كما حصل على نائبين عندما شكّلا القائمة الموحدة مع الحركة الإسلامية ثم تراجع إلى عضو واحد في الانتخابات التي تلتها وأما في الانتخابات السابقة (٢٠١٣) فكان ترتيبه في الموقع الخامس في القائمة الموحدة (التي حصلت على أربع نواب فقط) وهذا يعني تراجعا كبيرا للحزب حيث لم يمثل بالكنيست بل اكتفى بالتمويل الشهري.

كان لأعضاء لجنة الوفاق انطباعات متفاوتة عن الوفود التي التقت بها ففي حين أبدى أعضاء اللجنة تقديرهم واحترامهم لجدية البعض وعمق طرحهم أبدوا استياء من تصرف البعض فقد تحدّث أحدهم باستعلاء وتصرف كذلك في حين هدّد آخر بخوض الانتخابات لوحده إذا لم تلب لجنة الوفاق الوطني مطالبه إلا أن أعضاء اللجنة اتفقوا على عدم نشر هذه التصرفات على الملأ وأن يبقوا على بعد واحد من الجميع كما تمّ الاتفاق على نشر بيان للرأي العام يبشّر بأن هناك توجّها إيجابيا لتشكيل قائمة مشتركة ويطمئن الجماهير بأن مطلبها سوف يتحقّق.

واستطيع أن أقول اليوم وبصراحة أن موقف وعمل السيدين رامز جراسيبي (رئيس وفد الجبهة الديمقراطية) والنائب مسعود غنايم (رئيس وفد الحركة الإسلامية) كانا رصينين وفعالين في تشكيل القائمة المشتركة.

حملة عدائية

أنا والحمد لله إنسان متفائل بطبعي واجتهد دائما أن أرى النصف المملوء من الكأس وأرى الخير في الناس. هذا هو نهجي في الحياة. لا أياس أبدا فاليأس عدو قاتل يخدم أعداء شعبنا. ألم تعمل السلطات منذ العام ١٩٤٨ على زرع اليأس في قلوبنا ونفوسنا حتى نرحل عن وطننا.

في لقاءات إذاعيّة وتلفزيونيّة وصحافة مكتوبة وإلكترونية أكّدت أن جميع الأحزاب تسعى جادّة لتشكيل القائمة المشتركة، وأنّ الأيام القادمة ستكون موعدا مليلا لها، وبشّرت الجماهير بأننا سنزقّ البشرى قي الأيام القريبة.

كان هدفي من ذلك أن أزرع الأمل في نفوس أبناء شعبنا وأن أزيد حماسهم وتأييدهم للقائمة فهذا يضغط على قادة الأحزاب كما أنني أضع قادة الأحزاب جميعا تحت المسؤولية الكبرى. الشعب يريد قائمة مشتركة... وعلى الأحزاب أن تلبّي النداء.

وأصبح حديث الناس عن القائمة المشتركة، في الإذاعة والصحافة والتلفزيون والمواقع الالكترونية.. وفي المقاهي والمطاعم والشوارع والتوادي والدواوين متى سيعلن عن تشكيلها؟ من سيرأسها؟ من المؤيد؟ من المعارض؟

وتفائل الناس وبدأوا يقدرّون عدد مقاعد القائمة التي ستفوز فيها في الانتخابات القادمة وتحذّثوا عن ١٥ مقعدا وأحيانا عن عشرين مقعدا. وكان هذا التفاؤل مقلقا إلى حد ما .

وهنا تحرّكت قوى مختلفة تهاجم لجنة الوفاق الوطنيّ وتهاجم الأحزاب التي تسعى إلى الوحدة مدّعية أن القائمة المشتركة هي ملك لمليون ونصف المليون عربيّ ولا يجوز أن تسيطر عليها الأحزاب وتطالب بتمثيل الأكاديميين وأحيانا وبتمثيل المدن الساحليّة وتمثيل المدن الكبيرة وتمثيل بدو الشمال في مرّات أخرى والمطالبة بوجوه جديدة وبوجوه جذّابة أيضا .

وكانت هذه القوى الناقدة متنوّعة منها (وهو القليل) من كان يريد مصلحة القائمة المشتركة حقّا فيثني على دور لجنة الوفاق الوطنيّ ويبيدي رأيه ونصائحه، ومنها من كان يطمح أو يطمع بكرسيّ في الكنيست فكان صوته يعلو ويشتدّ ويحتدّ كلما لاحظ أو لمس تقدّما في تشكيل القائمة، ومنها من كان سلطويّا يسعى إلى تمزيق المجتمع العربيّ ويسعى إلى تكريس سياسة فرق تسد.

في لقاءاتي الإعلامية أكّدت أكثر من مرّة أنّنا شعب واحد ولسنا قبائل، شمالا وجنوبا، مدنا وقرى، ولسنا طوائف ولكنّ القائمة المشتركة ستأخذ بعين الاعتبار تركيبة مجتمعنا.

ومن الأمور التي فاجأتني وأدهشتني رغبة وإصرار عدد لا بأس به ممن لا ينتمون إلى أي حزب من الأحزاب للترشح في القائمة ... كان صديقي ورفيقي المرحوم توفيق زياد يسمي هذه الظاهرة بفيروس الكنيست الذي كان يصيب عددا من رفاق الحزب قبيل كل معركة انتخابية. وجدت اليوم أشخاصا لا علاقة لهم بالسياسة، فلم التق بهم في مظاهرة أو في اعتصام أو في نشاط وطني يتصلون بي ويطلبون مني أن أعمل على ترشيحهم في أماكن مضمونة. وكان بعض هؤلاء مدرسين جامعيين محترمين ولكل واحد منهم باع طويلة في التدريس وفي البحث.

كنت لطيفا معهم وحاولت أن أوضح لهم أن لجنة الوفاق ستعمل على أن تكون القائمة شاملة ومعبرة وجذابة فيها الأكاديمي وفيها الشبان وفيها النساء.

من المؤسف أن كوادري في الحزب الشيوعي والتجمع بدأت تتناقش علانية وتبدي آراءها ضد قائمة مشتركة فبعض رفاق الحزب الشيوعي لا يريدون أي تعاون مع التجمع ويعارضون بشدة التعاون مع حزب ديني وأما بعض رفاق التجمع فيرفضون بعناد أي تعاون مع الشيوعيين والجهويين ويعتبرونهم أعداء كما يعارضون التعاون مع حزب ديني ويحملون بشدة على النائب أحمد الطيبي. ونشطت هذه الكوادري في مواقع التواصل الاجتماعي كما أن الصحف غير الحزبية بدأت تنشر آراءهم ومواقفهم وتبرزها كما أن إذاعة صوت إسرائيل أعطتهم فسحة واسعة في برامجها.

اتصلت بالسيّد مازن غنايم، وهو إنسان دمث وخلق فوجدته متحمسا للقائمة وبعد أن عبر عن ثقته التامة بي وبعملي طلب مني أن نجلس مع سكرتارية اللجنة القطرية فوافقت وتم اللقاء في مكاتب اللجنة في الناصرة وكان لقاء صاخبا وبدا لي أن بعض أعضاء اللجنة القطرية لا يعي ما هي مهام لجنة الوفاق والبعض الآخر يرغب بأن يقصي الأحزاب ويرتب القائمة الانتخابية وحده والبعض الآخر اختار الهجوم على لجنة الوفاق الوطني وكان هناك من بينهم من هو متزن وعقلاني يناقش بأسلوب حضاري ويقدر دور لجنة الوفاق وعملها.

خرجنا من اللقاء مستائين وقررنا أن يكون تعاوننا مع رئيس اللجنة القطرية فقط.

اتصلت مع الحركة الإسلامية الجناح الشمالي التي تقاطع الانتخابات البرلمانية مبدئيا واتفقنا على لقاء مع قادتها.

التقت لجنة الوفاق الوطني مع وفد الحركة الإسلامية في مكاتبها في مدينة أم الفحم المؤلف من الشّيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية والشّيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية والملحامي زاهي نجيدات والسيّد عبد الحكيم مفيد.

كان اللقاء ودياً. تحدّثت فيه باسم اللجنة عن الظروف السياسيّة التي تمرّ بها قضيتنا والتي يعاني منها شعبنا الفلسطينيّ في المناطق المحتلة وعن القوانين العنصريّة التي سنّها وشرعها اليمين بقيادة نتياهو وعن مخاطر المصادرة وهدم البيوت وتضييق الفسحة الديمقراطيّة والاعتداء على المقدّسات الإسلاميّة والمسيحيّة وعن المخططات القادمة لحكومة إسرائيل إذا ما فاز اليمين في الانتخابات القادمة وأكّدت أنّ الحركة الإسلاميّة الجناح الشمالي ستكون المستهدف الأوّل لحكومة نتياهو، وان هناك فرصة لتغيير الحكومة وتستطيع الحركة الإسلاميّة أن تساهم في ذلك فإذا ما حصلت القائمة المشتركة على ١٥ مقعداً أو أكثر فسنقرّر من سيكون رئيس الحكومة. وسوف ينشأ وضع مشابه لما حدث في العام ١٩٩٢ عندما تشكّل الجسم المانع، وقلّت: أنا أعرف موقفكم التّاريخي من الانتخابات، ولا أطمح بتغيير ١٨٠ درجة. لا أطمح أن تقولوا علانيّة "هلمّوا بجماهيركم إلى صناديق الاقتراع" ولكنّي أرغب بأنّ تعلنوا على الأقلّ: نحن لا نعارض الانتخابات ولا ندعو للمقاطعة. ووعدونا خيراً وأثنوا على دورنا التّاريخي والوطنيّ وطلبوا منّا أن نندخل في التّوفيق بين مركبات لجنة المتابعة لاختيار رئيس لها. وخرجنا متفائلين ومنتظرين أن يجتمع مجلس الشورى ويصدر بياناً حول الانتخابات.

ومرّت أيام.. ومرّت أسابيع.. وقبل الانتخابات بأيّام معدودة أصدرت الحركة الإسلاميّة الجناح الشّماليّ بياناً تهاجم فيه الكنيسة وتضع فيه كلّ مطالب الحركة الصهيونيّة ومثالب حكومات إسرائيل طيلة ٦٧ عاماً. ولم تبقِ أمراً سيّئاً إلا نعتت الكنيسة فيه من محاولات التّرانسفير إلى التّمييز العنصريّ إلى الاحتلال والاستيطان وغير ذلك.

حوار الأحزاب مع بعضها

اقترحنا على الأحزاب أن تتحاور في ما بينها لعلّها تتوصل إلى اتّفاق حول تركيب القائمة وبرنامجهما. فبدأت الاتّصالات واللقاءات. وتمّ عقد لقاءات ثنائيّة بين الجبهة والتّجمّع والحركة الإسلاميّة والحركة العربيّة للتّغيير وتمّ الاتّفاق على بعض الأمور العامّة ثمّ جرت لقاءات ثلاثيّة لم تُدعَ الحركة العربيّة للتّغيير إليها ثمّ جرت لقاءات رباعيّة. وامتدّت هذه اللقاءات مدّة شهر تقريباً وكنت وبعض زملائي في لجنة الوفاق نتصل بالوفود وندفع إلى التّقدّم في المفاوضات.

دعوت وفود الأحزاب الستة للقاء جديد في ٢٠١٥/١١/١٠ أي بعد حوالي شهر من اللقاء الأوّل. فلمسنا مرارة من الحزب الديمقراطيّ العربيّ ومن الحزب القوميّ ففي حين قال ممثلو الديمقراطيّ أنّهم حاوروا جميع الأحزاب ويصرون على أنّهم جزء من القائمة العربيّة الموحدة (الإسلاميّة+الطيّبي) وأنّهم يريدون المكان الخامس المخصّص للموحدة من أجل أي اتّفاق معهم ويخافون من إقصائهم

ويطلبون من لجنة الوفاق الوطني أن تنصفهم قال ممثلو الحزب القومي أن جميع الأحزاب لم تستجب للجلوس معهم وعلى هذا الأساس قرّر الحزب أن يخوض الانتخابات بدون الجبهة والتّجمّع والإسلاميّة وسوف يشكّل قائمة برئاسة أحمد الطيّبيّ مع طلب الصّانع ومع قائمة ناصرتي (علي سلام - رئيس بلدية النّاصرة) ومع مجموعة من الأكاديميين.

وأما الحركة الإسلاميّة فأفادت أنّها تقدّر دور لجنة الوفاق وأنّها اتّفقت مع الجبهة والتّجمّع حول تقسيم المقاعد من ١-١٢ بحيث تكون ٤ للجبهة ٣ للتّجمّع و٥ للموحدة وأن هناك خلافا على المقاعد من ١٢-١٤ وأنّهم موافقون على ترشيح شخصيّة درزيّة في المكان الثالث عشر وطلبوا من لجنة الوفاق الوطني أن تضع الخطوط العريضة للقائمة المشتركة.

وقال النّائب جمال زحلقة باسم التّجمّع الوطني الديمقراطيّ بأنّه يثمن عمل لجنة الوفاق ويحلّ ويحترم جميع أعضائها ويأمل أن تلعب دورا فعليًا ومؤثرا في تشكيل وترتيب القائمة. وأضاف: موقفنا إنّ الانتخابات السّابقة هي المفتاح أي ٥ مقاعد للموحدة و٤ مقاعد للجبهة و٣ مقاعد للتّجمع ويتّفق على ما بعد ذلك، وأما النّائب أحمد الطيّبيّ فقال نحن نشكركم على جهودكم واليوم أنا قادم إليكم من اجتماع رباعيّ للأحزاب، كانت الأجواء جيّدة على المستوى الإنسانيّ وسيّئة على مستوى الاتّفاقات. وانتقد موقف التّجمّع والحركة الإسلاميّة وأثنى على موقف الجبهة. وأعلن أنه يرفض مفتاح الانتخابات السّابقة. ثمّ قال: خيارنا القائمة المشتركة ولكن ليس التزاما.

وأما المحامي أيمن عودة فقال باسم الجبهة أنّه يشكر لجنة الوفاق وأنّ الجبهة لن تكون شريكة في الأجواء السيّئة التي تحدث في الشّارع. نحن في الجبهة أخذنا قرارا تاريخيا بإقامة القائمة المشتركة معتمدين على قراراتنا السّياسيّة، بسبب سياسة الحكومة ضدّ شعبنا الفلسطينيّ. وضدّ جماهيرنا في الدّاخل، هذه الحكومة حرّضت على شعبنا وعلينا ويجب أن نعمل كي لا تعود هذه الحكومة إلى السّلطة. نحن في الجبهة لا نقاش معنا حول ترتيب المقاعد فالكلّ متّفقون أنّ لنا ٤ مقاعد من الـ ١١ الأوائل. وأضاف منصور دهامشة (الجبهة): سنضع ثقلنا كي تكون قائمة مشتركة ونصرّ على مشاركة الأحزاب الأربعة الممثلة في الكنيست. واقترحنا هو كما يلي: المقعد الأوّل للجبهة والثّاني للحركة الإسلاميّة والثّالث للتّجمّع الوطنيّ والرّابع للحركة العربيّة للتّغيير ثمّ نرتب المقاعد من ٥ - ١١.

لاحظنا أنّ هناك مواقف جادّة ومسؤولة من بعض المفاوضين وأنّهم مستعدّون للسير إلى الأمام وأنّ القائمة المشتركة هدف استراتيجيّ ويرغبون بتحقيقه ولاحظنا أنّ البعض يناور من أجل تحسين مواقع حزبه في القائمة.

وبعد أيّام عقد اجتماع في النّاصرة بمشاركة أحمد الطيّبيّ وطلب الصّانع ومحمّد كنعان وعلي سلام

وعدد من الأكاديميين وانتقدوا لجنة الوفاق الوطني وحملوها مسؤولية عدم إعطائهم حقوقهم في القائمة المشتركة وحملوا على الأحزاب لأنها تصرّ على تقسيم القائمة بينها فقط.

كان تقديري أنّ الطيّبيّ يحاول تحسين مواقع الحركة العربيّة للتغيير. وكان يتحدّث في الإعلام عن استطلاعات الرّأي التي تعطيه الحقّ في ترؤس القائمة وتمنحه عدّة أعضاء. وكان تقديري أنّ هذا المؤتمر في الناصرة أو هذا الاجتماع الجماهيريّ واستطلاعات الرّأي هي وسيلة ضغط. فالطيّبيّ لن يغامر ويتّأس قائمة ثانية تخرج عن الإجماع الوطنيّ كما أنّ الغالبية العظمى من النّاهين العرب (أكثر من ٨٠٪) يريدون قائمة مشتركة واحدة وسيعاقبون من يخرج عن ذلك. ولكنّ لو تمّ تشكيل قائمة أخرى فسيكلّفنا جهداً إعلامياً كما أنّ السّلطة الإسرائيليّة ستشجع هذا الانقسام.

اتفقنا في لجنة الوفاق على أنّ نحاور الطيّبيّ ونحدّره من تشكيل قائمة لن تعبر نسبة الحسم. واتفقنا أنّ ترتيب المقاعد سيكون كما يلي: رئاسة القائمة للجهة والثاني للإسلاميّة والثالث للتجمّع والرابع للحركة العربيّة للتغيير وأن ترتّب المقاعد حتّى المقعد الثاني عشر حيث يكون للجهة أربعة مقاعد والإسلاميّة ثلاثة مقاعد والتجمّع ثلاثة مقاعد والحركة العربيّة للتغيير مقعد واحد وأن يكون المقعد الثاني عشر للموحدة أيّ أماً للإسلاميّة أو للحركة العربيّة للتغيير أو للحزب الديمقراطيّ.

وطلبنا من الأحزاب أن يتّفقوا على ترتيب المقاعد من ١١-١ أو من ١٢-١.

نقاش في لجنة الوفاق

منذ بداية عملنا أكّدت مرارا وهذا كان مفهوما وواضحا لجميع أعضاء لجنة الوفاق الوطنيّ أن نكون محايدين وأن نقف على بعد واحد من جميع الأحزاب الأربعة وألا يكون لأحد منا مطامع أو طموح بعضيّة الكنيست أو وظيفة أخرى.

في اجتماعنا في ٢٠١٥/١/١٨ أكّدت أنه لن تكون قائمة بدون الأحزاب الأربعة وعلينا أن نتحلّى بالصبر كي نوفّق الجميع.

وذكرت أنّني اجتمعت في بيتي مع النّائب السّابق طلب الصّانع مرتين وبيّنت له أنّ شعبنا يريد قائمة مشتركة ويريد وجوها جديدة وقد أحسنت الجهة الديمقراطيّة عندما اختارت أربعة مرشحين من الوجوه الجديدة الشّابة المثقّفة. كما أن الحركة الإسلاميّة اختارت وجها جديدا واحداً على الأقلّ. وكنا نودّ لو أنّ التجمّع الوطنيّ فعل ذلك أيضا ولكنّه لم يغيّر أحدا من مرشحيه. وهذا شأنهم. نحن لا نتدخّل بذلك. وقلت له إنّ النّائب الصّانع قد شغل عضويّة البرلمان لمدة عقدين ونيّف. وهذا يكفي. وعليه أنّه يختار وجها جديدا من الشّمال أو الجنوب ليأخذ مقعد حزبه وأن

هذه الخطوة تساعد على منحه المقعد الثاني عشر. وقد وعدني بتنفيذ ذلك. ولكنني شعرت بأنه لم يكن راضياً عن طرحي هذا.

ولا بدّ من أن أوكد على أنه كان بين أفراد لجنة الوفاق الوطني نقاش حول أسلوب العمل وحول الرؤية للقائمة المشتركة وكان هناك انسجام تامّ واحترام بين أعضائها ولكن فوجئت بأمرين:

أولهما: علمت من رئيس بلدية الناصرة السيد علي سلام أنّ أحد أعضاء لجنة الوفاق (ذكر اسمه الصريح) طلب منه أن يدعمه كي يكون رئيساً للقائمة المشتركة وقد شككت في كلام السيد سلام ولكن بعد يومين زارني في بيتي شاب من المصابين بفيروس الكنيست وقال لي أنّ العضو الذي ذكره السيد سلام اتصل بأحد الأكاديميين المعارضين للجنة الوفاق الوطني ولتشكيل القائمة المشتركة من الأحزاب واتفق معه على أن يطالبوا أن يكونا مرشحين في الأماكن الأولى.

قررت أن أحفظ السرّ وألا أعلم أحداً من الأصدقاء. فيجب أن نحافظ على اللجنة حتى ننهي مهمتنا.

وبعد أيام اتصل بي أحد أعضاء اللجنة، وهو رجل ثقة وأخبرني أنّ العضو الفلاني من لجنتنا يرغب برئاسة القائمة ويعتقد أنّه الشخص الملائم لذلك. ودكرني بأنه كان قد قال في اجتماع سابق للجنة أنّ رئاسة القائمة يجب أن تكون لشخصية جذابة. قلت: ولكنه أيضاً اقترح في إحدى الجلسات أنّ تشكل لجنة الوفاق القائمة بدون موافقة الأحزاب وبدون استشارتها.

ثانيهما: كان أحد أعضاء اللجنة يسرّب ما يدور في الاجتماعات إلى أحد الأحزاب وأحياناً إلى أجهزة الإعلام، وحدث ذات مرّة أنّ كنتبّ مسودة اتفاق حول ترتيب المقاعد ثمّ دعونا الأحزاب الأربعة للجلوس معها وبعد أن رحبت بهم وقلت أننا توصلنا إلى اقتراح وأخرجت الورقة من جيبتي وبدأت أقرأ، وبعد قراءة ثلاثة أسطر قاطعني رئيس أحد الوفود: لا تتعب نفسك، نحن نملك صورة للاتفاق ونعرف أنكم كنتم متفقين على شيء ثمّ غيرتم موقفكم. لماذا غيرتم وبدلتم!

توالت الاجتماعات... وواصلنا الليل بالنهار...

وهددت في احد الاجتماعات الأحزاب بأنه إذا لم تتفقوا خلال ٢٤ ساعة فسوف نعقد مؤتمراً صحافياً ونعلن فيه وقف عمل لجنة الوفاق الوطني وسنحمل المسؤولية للطرف الذي أفضل عملنا.

وقد أثر التهديد إلى حدّ ما.

سألني أحد الزملاء بعد الاجتماع لماذا فعلت ذلك وهددت بدون أن ندرس الموضوع ونقرّه فأجبت: هناك قول عربي مأثور: هدّد بسيف العزّ ولا تضرب به.

في ٢٠١٥/١/٢٠ اجتمعنا مع وفود الأحزاب وكانت قد اتفقت على توزيع المقاعد من ١-٩ هكذا (١ جبهة ٢) إسلامية (٣ تجمع ٤) حركة عربية للتغيير (٥ جبهة ٦) إسلامية (٧ تجمع ٨) جبهة (٩) إسلامية، وحدث خلاف بين الجبهة والتجمع حول ترتيب المقعدين العاشر والحادي عشر. وبقي الخلاف أيضا حول المقعد الثاني عشر بين الإسلامية والحركة العربية للتغيير والحزب الديمقراطي. أخذنا تفويضا من الجبهة والتجمع بالحكم في ذلك فقررنا أن يكون المقعد العاشر للجبهة والحادي عشر للتجمع ووفقا على ذلك.

اقترحنا على الأحزاب بالنسبة للمقاعد من ١٢-١٥ أن توقع على تفويض للجنة الوفاق لترتيبها. وافقت الأحزاب الأربعة على ذلك وأما طلب الصانع ممثل الحزب الديمقراطي العربي فرفض أن يوقع على ذلك وكانت هناك ميول عند عدد من أعضاء لجنة الوفاق بإعطائه المقعد الثاني عشر. حاولنا إقناع السيد طلب الصانع بالتفويض فرفض بشدة. وهكذا أخرج نفسه وحزبه من القائمة المشتركة.

كتبنا التفويض التالي:

تفوض الأحزاب الأربعة (الجبهة، التجمع، الحركة الإسلامية، الحركة العربية للتغيير) لجنة الوفاق الوطني أن تبت في ترتيب المقاعد في القائمة المشتركة وهي المقاعد (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧) وتلتزم جميع الأحزاب بتنفيذ قرار لجنة الوفاق الوطني بهذا الشأن.

ووقع على التفويض الأخوة: رامز جرايسي ومنصور دهامشة (الجبهة) جمال زحالقة وباسل غطّاس (التجمع) مسعود غنايم ومنصور عبّاس وإبراهيم حجازي (الإسلامية) وأسامة السعدي (العربية للتغيير) ووقعه عن لجنة الوفاق: محمّد علي طه، محمد زيدان، مصطفى كها، أحمد ناطور، ماجد صعابنة.

اجتمعت لجنة الوفاق الوطني واستمرّ النقاش والتشاور بيننا طيلة يومين كاملين.

ودعونا ممثلي الأحزاب إلى الاجتماع في اليوم الثالث في ٢٠١٥/١/٢٢.

وقبل أن يحضر ممثلو الأحزاب أخرجت من جيبي مسودة الاتفاق الذي كتبتة في الليلة الماضية ففوجئ زملائي بذلك وبدأت بقراءته على مسمع من أعضاء اللجنة!

قال لي أحدهم: أنت متفائل وتكتب الاتفاق قبل أن يوافقوا على ما جاء فيه.

قلت: لا مجال للمشاورة. هذا هو الاتفاق النهائي. وعلينا أن نقف وراءه ولا نسمح بالتغيير فيه. هم بحاجة إلينا. ولا يستطيعون أن يرفضوه أو أن ينسحبوا من الاجتماع ومن القائمة المشتركة.

وحضر ممثلو الأحزاب وقرأت نص الاتفاق.

لم يرض النص أي حزب من الأحزاب فاعتقدت عندئذ أننا أصبنا في قرارنا.

وبعد نقاش حاد وقصير التزمت الأحزاب الأربعة به... وهذا نصه..

بيان لجنة الوفاق الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"

من منطلق إدراكنا العميق للتحديات الكبيرة التي يواجهها شعبنا في الجليل والمثلث والنقب والمدن الساحلية، من قوانين عنصرية مفروضة ومن مخططات صهيونية منظمة إلى اقتلعه من وطنه الذي ليس له وطن سواه، ومع شعورنا بثقل المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة علينا، ومن منطلق احترامنا وتقديرنا لرغبة الغالبية العظمى من أبناء وبنات شعبنا في تشكيل قائمة مشتركة لجميع الأحزاب الفاعلة على الساحة العربية في البلاد لخوض انتخابات الكنيست العشرين.

ومع معرفتنا الثامة أن هذا المطلب الجماهيري هو ما ينشده شعبنا العربي الفلسطيني في شتى أماكن تواجده في هذه الظروف الصعبة التي تمرّ بها القضية الوطنية الفلسطينية، نوّد في البداية أن نوّكد على ما يلي:

أولا- يُعتبر تشكيل هذه القائمة حدثا تاريخيا ودليلا على تلاحم جميع القوى والتيارات من أبناء شعبنا ما يمكن أن يشكّل مثالا يُحتذى به في أماكن ومناطق عديدة.

ثانيا- وجدنا رغبة تامّة في هذه القائمة المشتركة من خلال لقاءاتنا الرسمية مع وفود جميع الأحزاب.

ثالثا- تشكيل هذه القائمة وتجنيد الناخبين لدعمها مع رفع نسبة المشاركين العرب في العملية الانتخابية هو ردنا على ما طرحه وتخطّط له أحزاب اليمين الصهيوني التي تتأمر على وجودنا.

وبناء على تفويض ممثلي الأحزاب للجنة الوفاق الوطني في الاجتماع يوم الثلاثاء الموافق العشرين من كانون الثاني ٢٠١٥ بشأن تشكيل القائمة ومن منطلق ثقتنا به وشعورنا بالمسؤولية التاريخية، قرّرنا أن نخصص المقاعد من ١٢-١٧ على النحو التالي:

١. المقعدان الثاني عشر والخامس عشر يكونان بالتناوب بين الحركة العربية للتغيير وبين الحركة الإسلامية على أن يكون النصف الأول من المدة للحركة العربية للتغيير والنصف الثاني للحركة الإسلامية ومرشحها من النقب، ونعني بالنصف نصف المدة القانونية.

٢. المقعدان الثالث عشر والرابع عشر يكونان بالتناوب بين الجبهة الديمقراطيّة وبين التّجمّع الوطنيّ، وذلك بعد سماعنا رأي الطرفين وحرصهما على لُحمة النّسيج الوطنيّ، فقد تقرّر أن يكون النّصف الأول من المدة للجبهة ومرشحها شخصيّة من الطائفة الدرزيّة المعروفة والنّصف الثاني للتّجمّع الوطني الديمقراطيّ ومرشّحه من النّقب.

٣. المقعد السادس عشر للحركة الإسلاميّة.

٤. المقعد السابع عشر للجبهة الديمقراطيّة

٥. المقعد الثامن عشر للحركة العربيّة للتّغيير.

٦. على الرّغم من قناعتنا بأن القائمة المشتركة ستحقق بعونه الله تعالى انجازا يفوق المقاعد الخمسة عشر (وعندها لن نحتاج إلى المناصفة) ولكننا نوصي بتشكيل مجلس يضمن التّنفيذ الحرّي للاتّفاق يتكوّن من:

أ. أعضاء لجنة الوفاق التّسعة.

ب. المرشّحين الأربعة الأوائل في القائمة المشتركة أو من ينوب عنهم.

والله ولي التوفيق

وقّعه أعضاء لجنة الوفاق الوطنيّ

١) الكاتب محمّد علي طه ٢) البروفيسور مصطفى كبا ٣) السيّد محمّد زيدان ٤) السيّد ماجد صعبانة ٥) السيّد الياس جبور ٦) الشّيخ محمّد رمّال ٧) السيّد سعيد راوي ٨) القاضي أحمد ناطور ٩) السيد مازن غنايم

ووقّعه ممثلو الأحزاب

١. الجبهة الديمقراطيّة: رامز جرايسي ومنصور دهامشة.

٢. التّجمّع الوطنيّ: باسل غطّاس.

٣. الحركة الإسلاميّة: مسعود غنايم ومنصور عباس.

٤. الحركة العربيّة للتّغيير: أسامة السّعدّي.

كفر قرع ٢٢/١٠/٢٠١٥

وخرج الدّخان الأبيض من بيت الصّديق ماجد صعبانة في كفر قرع وأعلنا عن تشكيل القائمة المشتركة. وبعد أيام عقدنا مؤتمرا صحافيا في مدينة الناصرة بحضور ممثلي الأحزاب الأربعة. وترأسّت المؤتمر وقدمت

فيه ممثلي الأحزاب ووجدت من المناسب أن أعطي حق الكلام للمرشح اليهودي في القائمة المحامي دوف حنين كما تحدّث فيه المرشحتان عايدة توما سليمان وحنين زعبي لتأكيدنا على الدور النسائي.

شملت لائحة القائمة المشتركة تركيبة هامة جدًّا فيها الجبهيون والإسلاميون والقوميون والعروبيون، فيها العربي واليهودي، فيها المسلم والمسيحي واليهودي والدرزي، فيها الرجال والنساء، فيها ممثلو الجليل والمثلث والتّقب والمدن الساحليّة المختلطة، فيها وجوه شابّة جديدة كما أنّ جميع المرشّحين من ١-١٧ يحملون شهادات جامعيّة.

بعد المؤقّر الصحافيّ كُتبت منشورا موجهاً لطلابنا الجامعيّين في جامعات إسرائيل وفي الجامعات الفلسطينية في الجامعات الأردنيّة أناشدهم فيه التّجند لإنجاح القائمة المشتركة وقد ورّع المنشور بعشرات آلاف النّسخ.

وقام البروفيسور مصطفى كبا بالاتّصال مع عدد كبير من أساتذة الجامعات اليهود للتّوقيع على بيان يدعو لدعم القائمة المشتركة فوقّع عليه ٦٥ أستاذًا جامعيًّا.

وكان كل شيء يسير على ما يرام.

وتفرّغ جميع أعضاء اللجنة، للعمل على رفع نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة.

واليوم وبعد نجاح القائمة المشتركة أوّد أن أوّكد على ما يلي:

أولاً: لأوّل مرّة يذهب الناخبون العرب إلى صناديق الاقتراع لوحدهم وبرغبة، وبدون أن ينقلهم ناشطون حزبيّون بسياراتهم.

ثانياً: لأوّل مرّة تجري انتخابات بدون مال سياسيّ وبدون اتّفاقيّات سرّيّة.

ثالثاً: أحدث تشكيل القائمة جواً مريحاً في المدن والقرى والأحياء وأعاد اللحمة إلى جماهير شعبنا.

رابعاً: هذا النّجاح هو ثمرة العمل الجماعيّ.

خامساً: إنّ نجاحنا اعتمد على ثلاثة أمور...

أ- إخلاص أعضاء اللجنة وحبّهم للعمل.

ب- الجماهير العربيّة الدّاعمة والضّاغطة.

ج- المسؤوليّة الوطنيّة عند قادة الأحزاب.

أشعر بسعادة وبفرح، لأنّ ما حقّقناه يكاد يكون معجزة. والنّاس فرحون بذلك ومتفائلون. وهذه القائمة هي ابنتي السادسة كما أسميتها في مقال نشرته في الصّحافة وهذا نصّه:

عابتُ بقسوة صديقاً إعلامياً، على لقاء مبثوث مباشرة على الهواء مع شخصيّة لا تسيطر على لسانها، حيث نطقت سماً طائفياً في أثناء حديثها عن القائمة المشتركة والانتخابات، فردّ بأنّه قام بعمله الصحافيّ مهنيّة وأضاف: أتفهّم غضبك وأعرف جيّداً دورك في لجنة الوفاق الوطنيّ وأعتقد أنّ القائمة المشتركة مشروع حياة بالنسبة لك بالإضافة إلى مشروعك الأدبيّ، ولا شكّ بأنك تنظر إليها كابن لك. فقلّتُ بصورة عفويّة: أجل هي ابنتي السادسة !

حقّقت القائمة المشتركة إنجازاً انتخابياً كبيراً إذ حصلت على ثقة حوالي (٤٤٤٠٠٠) ناخب وناخبة وثلاثة عشر نائباً في البرلمان وارتفعت نسبة المشاركين في العملية الانتخابيّة من ٥٥% إلى ٧٠% بل إنّ هذه النسبة تجاوزت ال ٨٠% في خمس بلدات عربيّة كبيرة ولولا نسبة المشاركة الضعيفة في منطقة النّقب، لأسباب موضوعيّة جغرافيّة، لارتفعت نسبة المشاركين القطريّة وازداد تمثيلنا البرلمانيّ، كما حقّقت المشتركة نجاحاً إعلامياً محلياً ودولياً، غير مسبوق حيث اهتمّ الإعلام العبري، التلفزيون والصحافة المكتوبة، بالقائمة ومرشحيها وبرنامجهما، كما تقاطرت وسائل الإعلام العالميّة لتغطية نشاط مرشحي القائمة ومهرجاناتها الانتخابيّة ونشر التّقارير الإيجابيّة عنها، ولكنّ الانجاز الأهمّ الذي أبدعته المشتركة هو إزالة الرّواسب العكرة، حزبيّاً وعائليّاً وطائفيّاً، بين أبناء الشّعب الواحد وخلق جو انتخابي مريح ومتفائل في مدننا وقرانا.

هذا التحالف الجبهويّ الإسلاميّ القوميّ هو تحالف استراتيجي وُلد ليعيش عقوداً عديدةً لأنّه إرادة شعب وقرار شعب ذاق التّمييز والاضطهاد والعنصريّة، ولن يتفكّك كما يتمنّى أكاديميّ نرجسيّ وإعلاميّ صهيونيّ فقد تعهدت الأضلاع الأربعة لمربع المشتركة بالمحافظة عليه كما يحافظ المرء على بؤبؤ عينه بل أكاد أجزم بأنّ من تخوّل له نفسه، لا سمح الله، بالخروج منه سيجد نفسه مثل السمكة الخارجة من ماء البحر.

أشعر باعتزاز بأبناء شعبي الذين التّفوا حول المشتركة واحتضنوها، أعتزّ بهؤلاء الشّبّان والشّابات الذين قدموا بحماس من الجامعات في الدّاخل والخارج، وبهؤلاء الرّجال والنّساء الذين رموا المقاطعة وراء ظهورهم، وبهؤلاء المرضى والمقعدين الذين تعالوا على الألم وجاءوا برغبة إلى الصّناديق، وبهؤلاء النّساء اللاتي مارسن حقهنّ الديمقراطيّ وقد برعم الأمل في صدورهنّ وزغرد الفرح، وبهؤلاء الرّجال والشّبّان الذين توافدوا بقامات منتصبه وبهامات مرفوعة، وبهؤلاء النّشطاء الحزبيّين الذين عملوا أيّاماً ولياليّ لميلاد النّصر.

عشتُ في يوم الانتخابات حالة من القلق المشروع فقد كنتُ متوتراً وخائفاً ولو للحظات من أن لا تتجح التجربة وعندئذٍ ستكون الإسقاطات مؤلمة وعديدة ولكنّ أبناء وبنات شعبي أزالوا هذا

القلق من دنياي.

وفي هذه الأيام، ما بعد الانتخابات أعي أن سقف توقّعات الناس عالٍ وأنّ آمالهم خضراء بينما الواقع السياسيّ معقّد ومظلم وصعب وسوف تشكّل في بلادنا أسوأ حكومة يمينيّة وأشرس حكومة عنصريّة.

يا أهلا بالمعارك !!

كيف سيتصرّف نوابنا وكيف سيرعون آمال الناس ويتجاوبون مع توقعاتهم؟

كيف ستكون علاقتهم مع الناس وكم مرّة ومرّة سيتجولون في مدننا وقرانا؟

وهل سيبقون في هوائنا وفضائنا وعلى ترابنا وصخورنا ؟

أنا أثق بهم.

مرة أخرى يا أهلا بالمعارك، وبوركت يا شعبي، يا من وقفت متحدّيًا عنصريّة أبي لمعة وأبي بلطة

وشيوخ الحراميّة !!

وأنتم تعرفون هؤلاء الثلاثة.

